

العدد الأول



المجلة الجزائرية للقانون والعدالة

**The Algerian Journal
Law and Justice**

ردمك 2437-0835

ديسمبر 2024

المجلد 10



المجلة الجزائرية للقانون والعدالة

منشورات

مركز البحوث القانونية والقضائية

مدير المجلة: السيد أرزقي سي حاج محند، المدير العام لمركز البحوث القانونية والقضائية.

رئيس التحرير: السيدة ياسمين العيد، قاضية باحثة بمركز البحوث القانونية والقضائية، وأستاذة مشاركة بالمدرسة العليا للقضاء.

هيئة التحرير:

- الأستاذ الدكتور عبد القادر البقيرات، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1
- الأستاذة الدكتورة كريمة علا، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 وأستاذة بالمدرسة العليا للقضاء.
- الأستاذة الدكتورة وفاء شيعاوي، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1
- الأستاذة الدكتورة سامية بوروبة، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1
- الأستاذ جمال عياشي، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1
- الأستاذة نجية بوقمجة، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 وأستاذة مشاركة بالمدرسة العليا للقضاء.
- الأستاذ عبد القادر غيتاوي، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة أحمد دريعة-أدرار.
- الأستاذ شوقي يعيش تمام، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة محمد خيضر-بسكرة.
- الأستاذ عبد الحليم بن مشري، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة محمد خيضر-بسكرة.
- السيد جورج قاريو، مدير بحوث شرفي بالمركز الوطني للبحوث العلمية-فرنسا (CNRS).
- الأستاذ عيسى قسايسية، أستاذ محاضر "أ" وعميد كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1
- الأستاذ محمد زيدان، أستاذ محاضر "أ" ونائب عميد الدراسات العليا بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1
- الأستاذة نجوى سديرة، أستاذة محاضرة "أ" بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1
- الأستاذة فتيحة قرقوس، أستاذة محاضرة "أ" بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1
- الأستاذة سميرة بهلول، أستاذة محاضر "أ" بجامعة عباس لغرور-خنشلة.
- الأستاذ فاتح مزيتي، أستاذ محاضر "أ" بجامعة عباس لغرور-خنشلة.
- الأستاذة سومية حمدان، أستاذة محاضرة "أ" بالمركز الجامعي تيبازة، وأستاذة متعاقدة بالمدرسة العليا للدرك الوطني.
- الأستاذة زبيدة سميرة صارة، أستاذة محاضرة "أ" بالمركز الجامعي تيبازة، وأستاذة مشاركة بالمدرسة العليا للقضاء.
- الأستاذ فريد دبوشة، أستاذ محاضر "ب" بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1
- السيدة هديل سويسبي، رئيسة قسم البحث بمركز البحوث القانونية والقضائية.
- السيدة لمياء حمدادو، ملحقة بالبحث بمركز البحوث القانونية والقضائية.
- السيد أحمد حمودي، ملحق بالبحث بمركز البحوث القانونية والقضائية.

الأمانة التقنية:

- السيدة هديل سويسبي، رئيسة قسم البحث بمركز البحوث القانونية والقضائية.
- السيد حسام ايت مبارك، مترجم بمركز البحوث القانونية والقضائية.
- السيدة مهدية بورابة، مترجمة بمركز البحوث القانونية والقضائية.
- السيدة فاطمة زهرة بن هطيط، متصرفة محللة بمركز البحوث القانونية والقضائية.

المركز في
أسطر



مركز البحوث القانونية والقضائية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري موضوعة تحت سلطة السيد وزير العدل حافظ الأختام، أنشئ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 338-06 المؤرخ في 24 سبتمبر 2006. دُشن سنة 2008 وشرع فعليا في أعماله ابتداء من سنة 2009.

من مهامه القيام بالدراسات القانونية والقضائية، تقديم الاستشارات، تنشيط وتشجيع الدراسات والبحوث، تنظيم التظاهرات العلمية، المساهمة في عصرنه العدالة وضمان نشر الأعمال المنجزة.

الآراء الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي مركز البحوث القانونية والقضائية

الفهرس

كلمة مدير المجلة.....ص 6-7

1. الحماية الجنائية للممتلكات الثقافية

من إعداد السيد بليلية معمر، قاضي باحث بمركز البحوث القانونية والقضائية.....ص 11-72

2. قراءة في " الأمر بعدم الاتصال بالضحية" وفقا للقانون رقم 06-24

من إعداد السيدة كريمة علا، أستاذة بجامعة الجزائر 1 وبالمدرسة العليا للقضاء.....ص 73-100

3. التسوية الجزائية كآلية بديلة للدعوى العمومية في التشريع المقارن

من إعداد السيد حمودي أحمد، ملحق بالبحث بمركز البحوث القانونية والقضائية.....ص 101-130

4. الذكاء الاصطناعي: نموذج عن التحديات المعاصرة للمسؤولية التقصيرية

من إعداد السيدة حمدادو لمياء، ملحق بالبحث بمركز البحوث القانونية والقضائية.....ص 131-166

5. حماية حق المحضون في النفقة على ضوء القانون رقم 01-24

من إعداد السيدة بومالمة نظيرة، قاضية باحثة بمركز البحوث القانونية والقضائية.....ص 167-199

Contents

EDITORIAL.....	P.6-7
----------------	-------

1. THE PENAL PROTECTION FOR CULTURAL PROPERTY

Mr. BELAILIA Maamar, Magistrate-researcher at the Legal and Judicial Research Center	P.11-72
--	---------

2. AN ANALYSIS OF THE 'ORDER PROHIBITING CONTACT WITH THE VICTIM' UNDER LAW NO. 24-06

Mrs. ALLA Karima, Professor at Algiers I university and at the Superior School of Judiciary	P.73-100
---	----------

3. THE PENAL SETTLEMENT AS AN ALTERNATIVE MECHANISM FOR PUBLIC ACTION IN COMPARATIVE LEGISLATION

Mr. HAMOUDI Ahmed, Research Associate at the Legal and Judicial Research Center	p.101-166
---	-----------

4. ARTIFICIAL INTELLIGENCE: A MODEL OF CONTEMPORARY CHALLENGES TO TORT LIABILITY

Mrs. Hamdadou Lamia, Research Associate at the Legal and Judicial Research Center.	P.131-166
---	-----------

5. PROTECTION OF THE CHILD IN CUSTODY'S RIGHT TO ALIMONY IN LIGHT OF LAW NO. 24-01

Mrs. BOUMALA Nadera, Magistrate-researcher at the Legal and Judicial Research Center.	p.167-199
--	-----------

كلمة مدير المجلة:

مع مشارف نهاية عام 2024، يسر المجلة الجزائرية للقانون والعدالة أن تقدم لقرائها الكرام عددا جديدا يُضم إلى رصيد منشوراتها العلمية. حيث تواصل هذه الأخيرة إصداراتها المنتظمة التي تضم مجموعة من الأبحاث العلمية المتنوعة في مختلف نواحي القانون، جلها بأقلام باحثين متخصصين في الشأن القانوني والقضائي، الأمر الذي يبشر بالمزيد من الإسهامات الهادفة التي تضعها في متناول جميع الفاعلين في المجال، وذلك لأجل تطوير مجال البحث ورفع مكانته ودوره.

وانطلاقا من الهدف الأسمى الذي تبنته مجلتنا منذ صدور عددها الأول، في أن تشكل حلقة وصل بين الباحثين والممارسين أو المهتمين في مجال القانون والقضاء، ارتأت أن تترجم ذلك وتجسده بهذا المنتج العلمي والمعرفي الذي يتوسم كل المساهمين فيه تغطية مجموعة من المواضيع المهمة التي أثارت جدلا واسعا سواء على الصعيدين القانوني والقضائي، مبرزين أهم النقاط التي تتمحور حولها المسائل موضوع الأبحاث، في محاولة منهم الإجابة على الإشكالات القانونية والعملية التي يواجهها الفقهاء والممارسين على حد سواء.

من هذا المنطلق تضمّن هذا العدد خمس مقالات علمية، يُستهل بدراسة حول مدى كفاية الحماية الجزائية للممتلك الثقافي بمختلف صوره، وذلك على ضوء أحكام التشريع الجزائري عموما، وعلى وجه الخصوص القانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 يوليو 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي والنصوص التنظيمية المرتبطة به، وهي ورقة بحثية ذات منهج وصفي تحليلي يسهل معه الإلمام بجميع نصوص التجريم ذات الصلة بالممتلكات الثقافية، مستشفين منها جميع صور الحماية الجنائية للتراث الثقافي في الجزائر، لنخلص في الأخير إلى رصد بيان تقييمي لمدى كفاية هذه الصور بالنظر إلى طبيعة وخصوصية هذا التراث.

تليها دراسة أخرى تعالج أحد أهم وأحدث الآليات التي استحدثها المشرع بموجب القانون رقم 24-06 المعدل والمتمم لقانون العقوبات، والمتمثلة في الأمر بعدم الاتصال بالضحية كإجراء جنائي جديد مقرر لتوفير الحماية الجزائية لضحايا بعض أنواع الجرائم، حيث تم تخصيص مقال لمعالجة مدى انسجام هذه الآلية مع نسق النظام الجزائي القائم كشرط أساسي لتحقيق غرض الحماية المنشود في عرض أسباب مشروع هذا التعديل، فاهتمام المشرع بتعزيز مكانة ضحايا الجرائم والذي أسفر عن أحكام تشريعية ذات طابع خارج عن المألوف من القواعد العامة كان مادة دسمة لا بد من البحث في أبعادها وتفاصيلها، وهو الهدف الذي سعينا إليه جاهدين في هذا العدد.

كما يتناول هذا العدد من المجلة ونظرا لأهمية التسوية الجزائية كآلية بديلة للدعوى العمومية، والتي أثبتت نجاعتها في التشريعات المكرسة لها، ارتأينا تخصيص دراسة تكون بمثابة دعوة للنظر في إمكانية استحداث هذه الآلية في قانون الإجراءات الجزائية، وذلك

بغرض تدعيم أكثر لفاعلية الإجراءات الجزائية، باعتبارها تحقق التوازن بين إنهاء الدعوى العمومية والمحافظة على حقوق وحريات المتقاضين في آن واحد.

وأمام ولوج أنظمة الذكاء الاصطناعي لبيئتنا الاجتماعية بشكل جعلها تغزو جميع مناحي الحياة مؤثرة على صور العلاقات الإنسانية، أضحي قانون المسؤولية المدنية أمام تحدٍ قانوني حقيقي يعكس الرهانات التي يواجهها هذا الأخير إثر التطور التكنولوجي والتقني الحاصل، ولم يكن لنا إلا أن نسعى من خلال هذا العدد إلى محاولة تأطير جميع المسائل ذات الصلة بالموضوع، لأجل المساهمة ولو بجزء بسيط في تنوير المشرع الجزائري مستقبلا قصد التأسيس لنظام قانوني متكامل للمسؤولية المدنية يحدد وبشكل دقيق آلية التعامل مع تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، ومواجهة الأضرار الناجمة عنه كحل مستقبلي ولو على المدى البعيد.

ولما كان التقصير والإمتناع عن دفع النفقة المستحقة للأطفال المحضونين أحد أهم المشكلات الاجتماعية التي تعج بها ساحات القضاء، وكذا سعي المشرع الدائم لتوفير الحماية لفئة الأطفال، فقد خصص هذا العدد أيضا دراسة ذات صلة بالموضوع تهدف إلى إلقاء الضوء على التدابير الخاصة التي جاء بها القانون رقم 01-24 للحصول على النفقة المحكوم بها قضاء للطفل المحضون، ومدى كفاية هذه التدابير لضمان حفظ حقه في النفقة، مع بيان مدى نجاعة المقتضيات القانونية لتحقيق هذه الغاية.

أخيرا وليس آخرا، نتقدم بجزيل الشكر لكل القائمين على المجلة، وعلى رأسهم هيئة التحرير على حسن تعاملهم في تحكيم المقالات، والشكر موصول كذلك لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إصدار هذا العدد.

في الختام، إن إدارة المجلة تغتنم فرصة إصدار هذا العدد لتجدد دعوتها لكل الأساتذة والباحثين وكذا المتخصصين قصد إثراء المجلة بأبحاثهم ودراساتهم القيمة.

دراسات

في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية
في القانون المدني وقانون الإجراءات المدنية والإدارية

